

حركات رؤوس الاموال العالمية وأثرها في اقتصاديات الدول النامية (١)

الاستاذ حسن زكى أحمد
رئيس مجلس ادارة بنك القاهرة

ان النشاط البارز في تحركات رؤوس الاموال الدولية أصبح من سمات اقتصادنا الدولى الحديث . ويرجع ذلك لعدة أسباب جوهرية نلخصها فيما يلى :

أولا : ازدياد حجم التجارة الدولية في السنوات العشر الأخيرة حتى لقد تضاغت منذ عام ١٩٦٠ حين كان ١٣٤ بليوناً من الدولارات ليصبح ٢٦٩ بليوناً من الدولارات عام ١٩٦٩ . وبالرغم من أن هذه الفترة بالذات شهدت تطوراً في اقتصاديات الدول النامية يهدف الى انماء الصناعات المحلية واستيفاء المواد الخام المنتجة محلياً في داخل الدولة مما يقلل من حجم التجارة الدولية ، وبالرغم كذلك مما شهدته الفترة ذاتها من نشوء ظاهرة الشركات الدولية أو الشركات المتعددة الجنسيات ، وهى في الواقع تعتبر مكيلة للظاهرة الاولى اذ ان امتداد موجة الاستثمارات الامريكية الى أوروبا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ثم تبادل الاستثمارات بين الدول الأوروبية من شأنه أن ينهض باستغلال الموارد الاقتصادية المحلية بالاستعانة بالخبرة وبالاموال الدولية . وقد انتشر هذا النوع من الشركات على أثر اتباع بعض الدول سياسات حمائية عن طريق الضرائب الجمركية أو تقييد حركات الاموال ثم دفع بها الى النمو تلك الموجة العامة من الرغبة في انشاء الوحدات الاقتصادية والمالية الكبيرة بتركيز رؤوس الأموال في مرافق انتاجية بذاتها أو بدمج الوحدات القائمة . كل ذلك سعياً وراء تحقيق معدلات أكبر من الربح أو التحصن بقدرة جديدة على المنافسة في عصر اتسم بتطبيق أحدث النظم العلمية والتكنيكية في الإنتاج تلك التى صحبتها ضرورة دفع فئات أكبر من الاجور .

وإذا كان يتراءى أن هذه العوامل قد تضغط على حجم التجارة الدولية ولكنها على العكس أدت بالفعل الى زيادته ، ذلك بأن هيكل التجارة الدولية هو الذى تغير بطول الالات وقطع الغيار محل الخامات المصدرة من الدول النامية هذا بالإضافة الى تصدير أنواع أخرى من الخامات اللازمة

(١) ألفت بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٧٠

للصناعات المتطورة كالكيماويات والاصباغ والعقاقير وغيرها .. ثم زيادة الكميات المصدرة من المنتجات الصناعية المستحدثة كالادوات الكهربائية المنزلية من الثلاجات والغسالات والمكانس وأجهزة الراديو والتليفزيون ومسجلات الصوت والآلات الحاسبة والكمبيوترز .

ومن جهة أخرى فان الشركات الدولية في مرحلة انشائها تعمل على ايجاد نشاط جديد في التجارة الدولية حيث أن رؤوس الاموال المتجمعة تنتقل في شكل سلع تستجلب من الدول المشتركة في انشائها . كما أنه في مرحلة انتاجها تبعث بنشاط آخر في شكل المنتجات المصدرة بالنظر لانها لا تقتصر على مجرد الانتاج من أجل سد الاحتياجات المحلية للدولة المقامة فيها وانما توزعها على المناطق المجاورة .

ثانيا : الاستثمارات الدولية في الدول النامية : أن هجرة رؤوس الاموال من الدول المتقدمة للدول الاخذة في سبيل النمو بدأت تتضاعف في السنوات الاخيرة . فان معدل الربح في الدول الاولى يعتبر أقل نسبيا من الدول النامية التي لم تصل بعد لمرحلة التشبع . وبصرف النظر عن قيام الشركات الدولية المشار اليه من قبل فان الدول النامية تطلب رؤوس الاموال في شكل قروض من هيئات التمويل الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ولجنة التنمية الدولية ولجنة التنمية الآسيوية ثم القروض بين الحكومات أو الاموال التي يستجلبها القطاع الخاص من الشركات والافراد لسائر الدول بقصد الاستثمار .

ثالثا : تفاوت معدلات النمو بين الدول المتقدمة : اذا كان العالم يقسم بين دول متقدمة وأخرى نامية فانه ليس هناك حدا فاصلا بينهما . فحقا . هناك دول فائقة النمو وأخرى متخلفة عن الركب ولكن الدول المتقدمة لا توضع في مستوى واحد من ناحية حجم الانتاج النوعى ونوعياته . كما أنها تتفاوت فيما بينها من ناحية معدلات النمو التي تحققها .

فان هذه المعدلات تخضع في الواقع لامكانيات الدولة ثم ما تتمتع به من مستويات الخبرة التكنيكية والاخذ بأحدث أساليب الانتاج صناعة وزراعة وخدمات .

هذا التفاوت بين معدلات النمو جعل بعض الدول المتفوقة تحقق فوائد في موازين المدفوعات وأخرى تحقق عجزا . وهكذا تجد الدول المتقدمة من مصلحتها تصدير رؤوس الاموال سواء بقصد استثمارها في الخارج أو استجابة لطلب الدول التي تسعى الى سيد العجز في موازين المدفوعات بالاقتراض لفترة تطول أو تقصر حتى تتمكن من تصحيح هيكل ميزان المدفوعات . وتكون هجرة الاموال أو رؤوس الاموال في هذه الحالة لداعى الاستثمار الطويل الاجل أو لجرد الاقتراض قصير الاجل .

رابعا : التضخم المالى العالمى : ان ظاهرة ارتفاع الاسعار اجتاحت العالم في العشر سنوات الاخيرة ولا سيما بعد عام ١٩٦٦ فقد كان معدل

ارتفاع الاسعار منذ ١٩٥٨ يتراوح بين ٢ و ٢٥ ٪ غير انه ارتفع فجأة الى حوالى ٧٥ ٪ بل انه جاوز الـ ١٥ ٪ فى بعض الدول . وإذا كانت معدلات التضخم متفاوتة بين الدول فان واحدة منها لم تبدأ منها .

وقد أخذت الدول تحاول مكافحة التضخم غير انها اختلفت فى الوسائل عندما اختلفت بدورها فى تحليل أسبابه . هل يرجع الى زيادة مطالب العمال نحو رفع الاجور بما يضاعف التكلفة وبذلك ترجع الظاهرة الى أسباب تتعلق بالانتاج لا سيما ان اضرابات العمال من شأنها أن تعطل النمو وتؤثر على الدخل القومى وميزان المدفوعات وترفع التكلفة بسبب تحميل خسائر الاضرابات على الاسعار بينما هى تنتهى فى الغالب الى الاستسلام لمطالب العمال حيث لم تجد نفعاً طريقة صمود أصحاب الاعمال أمام هذه المطالب وتعمدهم الى الاستغناء عن جانب من العمالة بما ضاعف من حركات الاضراب . ويعلل بعض الاقتصاديين مشكلة التضخم بأنها ترجع الى زيادة الاستهلاك . فان الأفراد أصبحوا يعيشون فى عالم قلق مشحون بالاضطرابات السياسية والحروب المحلية التى تهدد بحروب عالمية .

وكيفما كان الامر فان التضخم ذاته من شأنه ان يجعل عوامل مضاعفته . فان رفع الاجور يضاعف ارتفاع الاسعار كما ان زيادة الاستهلاك تصحبها عدم الثقة فى القوة الشرائية للنقود فيتضاعف مرة أخرى . وبهذا يهدد الاقتصاد العالمى بنكسة أخرى احتار المسئولون فى تجنبها . فقد يفضل البعض معالجة التضخم بوسائل نقدية برفع أسعار الفائدة واتباع البنك المركزى سياسة السوق المفتوحة لامتصاص النقد الفائض أو الاتساق مع البنوك التجارية وسائر الهيئات المالية على خفض حجم السلفيات . بينما يفضل البعض الآخر اتباع سياسة مالية وضريبية لعلاج مشكلة التضخم وهذه السياسة وان كانت تؤدي الى خفض القيمة الحقيقية لدخول الأفراد إلا أنها تتطلب اجراءات طويلة من ناحية اصدار التشريعات البرلمانية اللازمة لقرارها وغالباً ما تقوم أحزاب المعارضة لعرقلة رفع الضرائب .

غير أن خلافاً آخر فى شأن علاج ظاهرة التضخم المالى يقع حالياً بين الرئيس نيكسون ومستشاريه حيث يرى أن التضخم يعالج بمزيد من التنمية بينما يرى المستشارون ان من الضروري اتخاذ اجراءات انكماشية . ولعل ما يدفع الرئيس نيكسون لاتخاذ هذا الرأى هو رغبته الجارفة فى تحاشي أى تفاقم فى نسبة البطالة الحالية التى قاربت الـ ٧ ٪ وهى نسبة فادحة لم تصل اليها البطالة فى الولايات المتحدة منذ عشر سنوات بينما يخشى معارضوه زيادة موجة التضخم التى أصبحت تعوق نشاط التجارة الخارجية فى مجال المنافسة الدولية ولا سيما مع اليابان .

وكيفما كان الامر فان زيادة الاسعار المحلية والعالمية للسلع والخدمات من شأنها أن تؤدي الى زيادة مماثلة فى حجم التجارة الدولية وان كانت صورية . هذا بغض النظر عن أضرار هذه الظاهرة على الدول النامية التى لم ترتفع أسعار منتجاتها بنفس النسبة فتضاءلت حصيلتها من التجارة الخارجية بشكل مضاعف يتمثل فى انخفاض أسعار الصادرات وزيادة أسعار الواردات .

خامسا : المضاربات الدولية في اسواق المال :

في اوساط الستينيات كانت انجلترا تعاني من عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها لعدة اسباب منها وجود عجز كبير ومستمر في ميزانها التجارى لاعتمادها على المستعمرات التى بدأت تنافسها في التجارة الدولية من ناحية نوعيات السلع واسعارها بعد ان ظلت مدة طويلة تمدها بالمواد الخام بأسعار منخفضة وتستورد منها المنتجات المصنوعة بأسعار عالية تحت ظل مبدأ التفضيل الامبراطورى . ثم بسبب المصاريف الباهظة التى كانت تنكدها في سبيل الاحتفاظ بجيوشها وقواعدها العسكرية في الخارج . وكذلك بسبب سلسلة من الاضرابات المالية المتصلة من عمال الاذاعة فالسكك الحديدية فالوانىء والمطارات .

وقد كان لهذه الاسباب مجتمعة الى جانب فقدان انجلترا مركزها كوسيط مالى عالمى ترم من خلاله أغلب عمليات التجارة الدولية بما كان يحقق لبيك انجلترا والبنوك الانجليزية من الودائع العالمية الطائلة والعمولات الوفيرة نظير خدماتها المالية في تعزيز اعتمادات التجارة الدولية .. كان لهذه الاسباب أثرها في اضطرار انجلترا لخفض الاسترليني في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بواقع ١٤ر٣ ٪ فأصبح يعادل ٢ر٤٠ دولار بدلا من ٢ر٨٠ .

ومن جهة أخرى فقد صادف الاقتصاد الرئيسى أزمة عاتية في شهر مايو سنة ١٩٦٧ بسبب اضراب طلبة المدارس والعمال اضرابا شاملا استمر ٤٥ يوما . عطلت فيها المرافق وأصبحت أجهزة النقل والانتقال والشحن والتفريغ والانتاج بشلل كامل ترنح منه الاقتصاد الفرنسى . وقد قيل في هذه المناسبة ان موجات سياسية مفتعلة هى التى أدت لهذا الاضراب بفعل أمريكا لاحراج الجنرال الراحل ديجول في نظير انسحابه من حلف الاطلنطى ومناهضته لسياسة أمريكا العدوانية ومبادئه بوجوب قيام عملة دولية بدلا من الاسترليني والدولار .

وبالرغم من عرض الرئيس جونسون اعطاء قرض يزيد عن ثلاثة بلايين دولار لفرنسا لاصلاح شئونها النقدية مع خفض قيمة عملتها ، فان ديجول رفض شرط خفض العملة فاضطر الرئيس جونسون الى تقديم القرض غير مشروط وقد حاول ديجول القيام بعدة اصلاحات نقدية كفرض رقابة على النقد وخفض حركة السياحة الفرنسية للخارج وتقديم مزايا وتعويضات لاصحاب الاعمال (مع ارضاء العمال بمنحهم بعض العلاوات) . وكانت لهذه المحاولات اثارها غير أنها لم تلبث طويلا حتى اضطر خلفه جورج بومبيدو الى خفض قيمة الفرنك حتى تستطيع فرنسا النهوض من كبوتها الاقتصادية الكبيرة . وكان ذلك في شهر أغسطس سنة ١٩٦٩ وبواقع ١٢ر٥ ٪ . ولم يكن سوى الخفض علاجا لاصلاح الحالة .

ومن وجهة ثالثة فقد أصيب الدولار الأمريكى بنكسة في شهر مارس ١٩٦٨ حيث أعلنت أمريكا سياسة السعيرين وبمقتضاها اعتمدت السعر الرسمى

للذهب بواقع ٣٥ دولارا للأوقية ليكون مقياسا للتعامل الرسمي بين الحكومات والبنوك المركزية مع اطلاق السعر حرا بالنسبة للدولار مع الذهب فيما بين الأفراد تلبية لأغراض المضاربة . وبعبارة أخرى تكون أمريكا قد تخلت عن ضمان سعر رسمي للدولار مقوما بالذهب في المبادلات الخاصة داخل أسواق المال . وكانت أسباب ضعف قيمة الدولار الأمريكي هو في الواقع عدة عوامل منها النفقات الباهظة على حرب فيتنام والشرق الاوسط وغيرها ثم على القواعد الأمريكية في الخارج الى جانب الانفاق السياحي المسرف الذي يبالغ فيه السياح الأمريكان في أوروبا وآسيا وأفريقيا ثم شراء بعض القواعد العسكرية الجديدة في القطب الشمالي والشرق الاوسط . هذا بجانب المساعدات المالية من أجل التنمية والتي بلغت عشرات الملايين من الدولارات فضلا عن الاستثمارات المالية في أوروبا من أجل استعادة نهضتها الاقتصادية عقب الحرب الكبرى الثانية . كل ذلك كان من شأنه أن يواجه معه الدولار أزمة خطيرة لولا سمعته التقليدية في أسواق العالم التي كانت تغطي دائما على ضعف مركزه فما أن ظهرت بادرة تكشف من علل الدولار وأمراضه استبان للعالم علنا ضعف مركزه . وكانت البادرة الكاشفة عن هذه العلل هي تعهد فرنسا وروسيا شراء الدولار وبيع الذهب بما جعله وفيرا في السوق بحيث أدى توفره في الأسواق وعجز انجلترا عن سحبه الى المضاربة عليه .

ومن جهة رابعة حدث أن استفادت ألمانيا الغربية بعد الحرب الكبرى الثانية من المعونات المالية والاستثمارات الأمريكية لدعم نهضتها مع أعفائها تقريبا من الصرف على الدفاع العسكري فزادت معدلات النمو لديها بخطى سريعة استعادت بها مقوماتها الاقتصادية ونمت تجارتها الخارجية بما ظهر عنه فائض كبير في ميزان مدفوعاتها . ومالت كفة الدولار (مع الاسترليني والفرنك) للنزول واتجهت كفة المارك للصعود . وكان المخرج الوحيد من الأزمة هو رجاء يقدم الى ألمانيا برفع سعر المارك الذي اضطرت اليه في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٩ بواقع ٣٩٪ بعد أن اتخذت اجراءات أخرى للضغط على حركة الواردات والصادرات بفرض رسم على الصادرات وخصم مماثل على الواردات بواقع ٤٪ الا أنه لم يجد نفعاً سوى رفع قيمة المارك الألماني بهذه النسبة .

هذه الظواهر النقدية الأربعة التي أتينا عليها والتي تقويم شواهدا على أن هناك ثغرات في اتفاقية بريتون وودز التي عقدت عام ١٩٤٤ في أمريكا بقصد انشاء جهاز مصرفي دولي يحقق معه استقرار نقدي تتبادل فيه الدول المشتركة في منظماتها عملاتها بأسعار ثابتة . لم يكن من الوجهة العملية ممكنا تحقيق تبادل في ظل نسب حكومية غير مرنة . وكان ان تخلخلت موازين المدفوعات في الدول الأربع الكبرى كما ذكرنا واتجهت الاراء الى معالجة الوضع باضفاء نوع من المرونة على نسب التبادل النقدي العالی أو بانشاء سيولة جديدة عن طريق حقوق السحب الخاصة أو باتساع نطاق التعامل في الدولار الاوروى .

وكيفما كان الامر فان المعجز المستمر أو الطارئ في موازين المدفوعات بين الدول الكبرى لأسباب أصيلة أو عابرة من شأنه أن يخلق جوا نقديا

متوترا يسمح عادة بتدخل المضاربات في اسواق المال بل يسمح بإنشاء أسواق مالية جديدة للمضاربة على الهبوط بالنسبة للاسترليني الذي يتوقع خفض عملته وبالصعود على قيمة المارك الألماني المنتظر رفع قيمته وهكذا تدخلت قوى مالية هائلة للإفادة من الإشاعات المترددة بضعف بعض العملات وقوة العملات الأخرى .

هذه المضاربات تتخذ شكل قيادات من التحركات المالية السريعة القصيرة الأجل بين أسواق المال العالمية جميعا وبين أسواق الدول الكبرى التي تتفع عملاتها محلا للإشاعات وقد تكون الحركات قصيرة أو متوسطة الأجل . وهي عبارة عن عمليات مراجعة مكانية بين الفرنك والاسترليني والمارك والدولار في أسواق فرنسا وانجلترا أو ألمانيا وأمريكا . أو مراجعة زمنية بين الفترات التي تنهض فيها الإشاعات ثم عند نهاية فترة التوقعات التي يتم فيها إجراء خفض أو الزيادة أو يحسم بعدها بعد اتخاذ إجراء من هذا القبيل (كما فعلت ألمانيا قبل رفع المارك بشهور ثم عادت نرفعته) .

وقد تتخذ المضاربات شكلا أوسع عندما تمتد الى تسويات الديون فإن المستوردين الفرنسيين والانجليز من ألمانيا يفضلون الاقتراض من سوق الدولار الأوروبي لسداد قيمة الواردات مبكرا خشية رفع سعر المارك وبذلك يمضون في زيادة سعر المارك وخفض أسعار عملاتهم المحلية دون أن يشعروا وهم في غمار البحث عن مصلحتهم الخاصة .

هذا قد اتخذ الدولار الأوروبي وضعاً خاصاً في هذه المضاربات وسوف نأتى عليه فيما يلي :

سوق الدولار الأوروبي

هناك أكثر من سبب لظهور الدولار الأوروبي كأداة للتسويات الدولية منذ حوالي ثلاثة عشر عاماً . . كما أن هناك أكثر من سبب لتطور استخداماته وتنوعها خلال هذه الفترة بدليل أن حجم ما كان يتداول منه دولياً بدأ بحوالي البليونين من الدولارات ثم اضطردت الزيادة سنوياً بمعدل ٢ — ٢٥ بليون دولار حتى بلغ معدل الزيادة ٧ بلايين ليصبح حجم المتداول منه حالياً حوالي الأربعين بليوناً من الدولارات بالرغم من أن احصاء دقيقاً عن هذه العملة الدولية لم يقدم بعد .

ومنذ ثلاثة عشر عاماً أصدرت إنجلترا تشريعات تقيد من تصدير الأموال ثم من تمويل التجارة الدولية . ويقول البعض أن ظهور الدولار الأوروبي في هذه الآونة ليس إلا من قبيل المصادفة الزمنية . غير أن ما تستتبعه هذه القيود من تأزم السيولة الدولية ونضوب التبادل الدولي من عملة موحدة تقبلها الدول كافة بسعر ثابت بالنسبة لعملتها المحلية تجعلنا نعتقد أن هذا التأزم الزمني لا يرجع لمجرد المصادفة .

وإذا كان نطاق التبادل النقدي الدولي الذى يطلق عليه اسم (سوق الدولار الأوربى) قد يجعل هذا التغيير خاطئا فى الوقت الحاضر بالنظر لان هذا السوق قد امتد ليشمل عدة دول أخرى من العالم فى آسيا وأفريقيا وكندا وغيرها . كما انه أصبح يشمل عدة عملات دولية أخرى كالسارك الالمانى والليرة الايطالية والفرنك السويسرى والفرنسى والجنيه الاسترلى والين اليابانى ، فان هذا السوق لا يزال يحمل اسم (الدولار الأوربى) . ولا بأس من ذلك ما دامت ٨٠ ٪ من هذه العملات تتمثل فى الدولار الأمريكى ، وما دام هذا الدولار هو الذى بدىء باستخدامه دوليا . وما دامت أوروبا هى التى يتركز فيها التعامل بالدولار الأوربى من خلال ٨٠ مركزا ماليا (فروع لبنوك أمريكية) تتعامل فيه بيعا وشراء تختص منها إنجلترا وحدها بـ ٣٤ مركزا تتداول فيه ما يقرب من ٥٧ ٪ من المعاملات بالدولار الأوربى أى أكثر من ثلثى مجموع النشاط الذى يتم بواسطته .

ولقد نشأ استخدام الدولار الأوربى فى أثر هجرة رؤوس الأموال الأمريكية للاستثمار والاقتراض فى أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية بحثا وراء عائد أفضل أو لدعم التنمية الاقتصادية فى دول أوروبا لانها حمتها من كبوتها بعد الحرب ثم فى لجوء بعض الدول لهذه العملة الدولية فى تسوية المدفوعات فيما بينها لا سيما بعد تغذية الكميات المتداولة منه بعوائد الاستثمارات والقروض . . حتى تضخم حجم التداول من هذه العملة لاستخدامات استجدت فيما بعد . كما لم يعد استخدامه مقصورا على فروع البنوك الأمريكية وحدها .

وفىما يلى نستعرض الصور المختلفة لاستخدام سوق الدولار الأوربى بحسب أغراض هذا الاستخدام :

١ - ان زيادة العائد واستقرار قيمة الدولار ثم اعتماده كعملة دولية :
تعتبر الاسس أو القواعد الدولية للاقبال على شراء الدولار وايداعه بالبنوك الأوربية . ولا يقتصر الايداع لهذه الأغراض على هيئات بذاتها وانما شمل البنوك التجارية وهيئات التمويل الدولية والهيئات الاستثمارية بل انه امتد الى الهيئات الرسمية كالبنوك المركزية والحكومات .

٢ - دعم الاحتياطى النقدى وتسوية العجز فيه : ولا ريب أن هذا العامل هو السبب الرئيسى لاقبال البنوك المركزية على اقتناء الدولار الأوربى . وتعتبر الحكومات وبنوكها المركزية من أهم عملاء السوق اذ يقدر ما تملكه وحدها بـ ٢٥ ٪ من حجم التداول منه .

ولطالما لجأت بعض الحكومات - ولا سيما بلجيكا التى اقتضت حوالى ٥ بلايين من الدولار الأوربى - لسد العجز فى ميزان مدفوعاتها . بل أن المانيا الغربية اقتضت مبالغا وفيرة من هذا السوق قبل أن تتحول الى مقرضة له فى السنوات الاخيرة . هذا فضلا عن استخدام فرنسا وإنجلترا وايطاليا هذا السوق للأغراض ذاتها .

٣ - مرونة الإيداع والاقتراض : هذه المرونة شجعت بعض الهيئات المالية والتجارية والصناعية الدولية كشرركات البترول والمطاط والتبغ وغيرها ، فهي تستعين به في ايداع فوائض أرباحها واحتياطياتها بأسعار مغرية من الفوائد كما تلجأ اليه تارة أخرى في الاقتراض لأغراض استثمارية . وبذلك فقد أصبح هذا السوق بمثابة هيئة مالية أو نقدية دولية تتداول فيها الأموال لأغراض قصيرة الأجل أو أغراض أخرى استثمارية طويلة الأجل . بل أن الدول النامية تستخدمه بدورها لهذا الغرض . بل أن بعض دول الشرق الأوسط (أفراد أو حكومات) تودع جانباً كبيراً من مواردها في شكل دولار أوروبى لما يوفره لها من الأمان لاموالها فضلاً عن عاملين آخرين هما وفرة العائد ورغبتها في عدم الكشف عن حقيقة ما تملكه من موارد . وفي وقت ما كانت بعض الدول الاشتراكية تفضل الإيداع في سوق الدولار الأوروبى حتى توزع بذلك أموالها على العديد من البنوك المقيمة في أوروبا خشية النوايا العدائية الأمريكية في مصادرة هذه الأموال .

٤ - الحياض والاستقرار في الإيداع : أن كثرة المولدين من الأفراد والشركات يودعون أموالهم بهذا السوق تجنيا لها عن الظروف المحلية لاسيما إذا كانوا يتوقعون احتمال قيام دولهم بفرض قيود على تحويل النقد للخارج . وكذلك كانت شركات التأمين تعتبر عميلاً هاماً من عملاء الإيداع . بل أن بعض الماليين من الأمريكيين أقبلوا على تصدير أموالهم وايداعها في شكل دولارات في البنوك الأوروبية أو فروع البنوك الأمريكية خشية صدور تشريعات ضريبية محلية (فضلاً عن زيادة العائد) وكذلك كانت تفعل بعض الشركات الأمريكية وأمريكا اللاتينية ذات الفروع الدولية . غير أن الرئيس الأمريكى جونسون وجه نداء في مارس سنة ١٩٦٥ لاسترداد هذه الأموال التى يشكل تصديرها عبئاً على ميزان المدفوعات الأمريكى أعيدت في أعقابها كميات لا بأس بها من هذه الأموال .

٥ - نشاط البيوت المالية والسفاسرة : ان ما يتسم به السوق من مرونة وسرعة بيع وشراء العملات كان سبباً في قيام بيوت يرتكز نشاطها على تداول الدولار الأوروبى بين المقرضين والمقرضين . وكانوا يحققون بهذا التوفيق بين الرغبات مبالغ طائلة من العملات . وان كان المتعاملون يفضلون الالتجاء الى البنوك التجارية لاتساع نشاطها وتوافر مزيد من الثقة بها .

٦ - عمليات المضاربة والمراجعة المالية : أما عمليات المضاربة فقد كان القصد منها هو الأفادة من فروق أسعار العملات التى يشاع أنها سوف تخفض قيمتها حيث تباع مقابل الدولار الأوروبى لتشتري بعدئذ حين يتم التخفيض وبالمثل في حالة احتمال رفع قيمة بعض العملات الأخرى تتم العملية العكسية .

أما المراجعة فأنها تأخذ صوراً عدة . ذلك بأن أسعار الدولار الأوروبى كانت تتفاوت أحياناً في بعض البلدان فتأخذ المراجعة الشكل المكاني بين هذه الدول وسرعان ما يعود التوازن في الأسعار بفعل هذه المراجعة . وهناك

شكل آخر للمراجعة يتم في أسعار الفائدة التي كانت بدورها تختلف بين دول وأخرى حسب احتياجها للدولار لتغطية عجز بميزان مدفوعاتها أو تشجيع الاستثمار الاجنبي لديها . كما أن هناك شكل ثالث هو المراجعة الزمنية وهو الافادة بين معدلات الفائدة المختلفة بحسب أجل الوديعة . والمفهوم أنه كلما طال الاجل ارتفع معدل الفائدة وقد يحدث العكس بأن يرتفع معدل الفائدة عن الودائع قصيرة الاجل في منطقة بذاتها تكون أشد حاجة للمال المعاجل .

٧ - تمويل التجارة الخارجية :

أصبح الدولار الاوروبى شائع الاستخدام في تمويل التجارة الخارجية سواء بالنسبة للواردات أو الصادرات وكذلك بالنسبة للتجارة الاوروبية أو المشتركة مع الولايات المتحدة . فان المصدرين الى أمريكا قد يجدون من الافوق الحصول على أموالهم بشراء الدولارات - قيمة الصادرات - مقدما قبل استحقاقها وذلك بالحصول عليها من سوق الدولار الاوروبى بدلا من الانتظارحتى يحصلون قيمتها في الاستحقاق من أمريكا وذلك فيما لو كانوا يتوقعون هبوطا لسعر الدولار أو أنهم يحتاجون الى أموال حاضرة لاغراضهم التجارية فيقومون بتحويل الدولار الى عملات محلية سدادا لالتزاماتهم . والفضل في ذلك ما يتمتع به الدولار الاوروبى من قابلية للشراء الآجل مع مرونة في التمويل .

ومن المفهوم أن هذه العملية تصفى عند تحصيل الدولارات الامريكية في الاستحقاق ثم تسدد منها الدولارات الأوروبية السابق شراؤها وتحقيق ربح من الفرق .

ديناميكية التعامل بالدولار الاوروبى :

هناك عدة مراحل ساعدت على نمو حجم سوق الدولار الاوروبى وانتشاره حتى لقد أصبحت المراكز التي تتم فيها عملياته تمتد عبر أوروبا الى الشرق الأوسط وآسيا كما تبلغ حجم الصفقة الواحدة مليونا فأكثر الى عشرة ملايين من الدولارات وتزيد الأسعار وترتفع الشروط كلما كانت القيمة أكبر ويتم تداول الدولار شراء وبيعا في الاسواق الاجلة بأسعار تكاد تعلن يوميا وذلك من خلال ادارات العلاقات الخارجية بالبنوك التجارية بواسطة الآلات الكاتبة التلغرافية **TELEX** التي تسجل الايجاب والقبول واتمام الصفقة . وتكون الاجال عادة لمدة أسبوع وشهر و ٣ شهور وان كان الامر لا يمنع من اتمام صفقات لاطول من ذلك . ويتم ذلك كله في دقائق قليلة .

وتتلخص هذه العوامل في أن كثرة الدول لا تلتقى حظرا أو قيادا على تداول الدولار الاوروبى فهو مطلق الحركة كأنه لا يمت للتداول النقدي المحلي بصلة بينما هو في ذات الامر مقبول في حيازته لدى البنوك لاستكمال نسب الإحتياجات النقدية والسيولة المقررة . كما أنه من جهة ثالثة تخضع الودائع من الدولار الاوروبى لنسب الإحتياطي النقدي القانوني .

وبهذا أمكن تحقيق هذا التداول السريع للدولار في شتى المراكز المالية بعمولة زهيدة لا تتجاوز ١/١٦ ٪ . وقد خفضت سوق لندن هذه العمولة عامدة حتى تتركز فيها أغلب العمليات كما ذكرنا . ولنا أن نتصور ديناميكية العمل في سوق لندن اذا عرفنا أنها تبيع دولارات اوروبية الى عملاء ايطاليين مستمدة من ودائع عملاء ايطاليين آخرين في سوق لندن ذاتها .

وهكذا أصبح سوق الدولار الاوروبى هو في الواقع سوق العملة الدولية الموحدة التي كان يفتقر اليها العالم من زمن بعيد . فقد أصبحت البنوك التجارية تبيع الدولارات التي في حوزتها لتشتري عملة محلية أو بالعكس تحوز الدولارات عوضا عن عملاتها المحلية اذا كانت في حاجة الى تسديدات خارجية وكان من الأوفق لها التسوية بالدولارات . كما أصبح الدولار الاوروبى بالنسبة للمستوردين من أمريكا أداة وفاء عاجلة كما يستخدم لذات الغرض مع دول غير أمريكية . بل قد يستخدم الدولار الاوروبى في تمويل الصادرات حيث يفضل مصدرين شراء العملات الوطنية في السوق الحاضر نظير اقتراض قيمتها بالدولار الاوروبى اذا ما اتجهت مضاربتهم على الدولار الى النزول .

والواقع أن أمريكا قد استخدمت الدولار بشكل ملحوظ في سداد العجز بموازين مدفوعاتها . فانه من اليسير عليها أن تطلب من البنوك الأمريكية تحويل بعض الودائع من فروعها في أوروبا الى أمريكا دون أن تتكلف في ذلك مشتقة الاقتراض أو التحويل الخارجى . فالعملية في الواقع ليست الا استرداد لما سبق أن صدرته أمريكا لأوروبا من دولارات . ولا يخفى أن أمريكا قد مدت عوناً سخياً ما كان يتوقع للدول الأوروبية التي نضبت سيولتها بعد الحرب وتهددت تجارتها الخارجية بل ومعدلات التنمية الاقتصادية الداخلية بها فقامت بتحويل أكثر من عشرة بلايين من الدولارات في شكل تحاويل لفروعها أو اعانات بطريقة مارشال أو قروض أمريكية سخية وزعت حصيلتها جميعاً على الدول الأوروبية على الاخص في الستينيات . ولقد كانت هذه المبالغ الكبيرة المحولة بمثابة احتياطي لجأت اليه أمريكا عند الحاجة بتحويل البعض منه خلال عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٠ . وان كان قد أدى بدوره الى زيادة أسعار الدولار الاوروبى في الاسواق . حتى عندما ارتفعت أسعار فائدة الودائع بالدولار الاوروبى في أسواق أوروبا (ولا سيما باريس حيث تشتد الحاجة اليه لتغطية عجز ميزان المدفوعات الزمنى) الى ١١ ٪ عن الودائع لمدة شهر واحد و ٩ ٪ لمدة ٣ شهور . وقد بلغ ما تم تحويله خلال هذه الفترة من الدولارات لأمريكا أكثر من ٨ بلايين دولار .

وليست هذه هي المرة الاولى التي تعتمد فيها البنوك الأمريكية الى اجتذاب الدولارات الأوروبية من فروعها في مدن أوروبا فقد حدث عام ١٩٦٦ دورة مشابهة عندما احتاجت أمريكا للاموال السائلة للقروض الخارجية فقامت فروع البنوك في أوروبا بتحويل حوالى ٢٣ بليون دولار . وعلى اثر ذلك حدثت أزمة مشابهة ارتفعت على اثرها أسعار الفائدة من ٥ — ٧.٥ ٪ عن

الدولار الأوروبى . غير أن هذه الازمة سرعان ما تلاشت أثارها عندما كان ارتفاع سعر الفائدة ذاته مدعاة لاجتذاب مبالغ من الدولارات من أسواق أخرى بحيث زاد حجم « التداول منه بواقع ٣٠ ٪ لهذا السبب وحده » .

هذا وليس من السهل تقدير قيمة التداول من الدولارات في أسواق أوروبا . وان كان البعض يقدرونه حالياً بما لا يقل عن ٣٠ بليوناً من الدولارات بعد حركة السحب الأخيرة . (قامت أمريكا بعدها برد بعض المبالغ لسوق أوروبا) . إلا أنه لو تصورنا أن عمليات المراجعة الزمنية والمكانية لأسعار الدولار تلك التى تخلى ودائع جديدة بصفة اسمية متكررة من الدولار الأوروبى ثم استخدامات هذا الدولار في تحويل حركة الواردات والصادرات في شكل آخر من أشكال المراجعة وكذلك استخدامه لتغطية العجز في الاحتياطي لدى البنوك المركزية بإعادته بعد عودة النسب المقررة لوضعها الطبيعي كل ذلك من شأنه أن يضاعف من حقيقة الأموال المتداولة من الدولار الأوروبى حيث أنها تضاعفت كما تخلى البنوك التجارية الودائع من القروض .

وكيفما كان الأمر فن الدولار الأوروبى قد نجح في توفير موارد نقدية جديدة كانت السيولة الدولية بحق في أشد حاجة إليها . كما أنه نجح كأداة مقبولة بين الدول في مجالات التسويات المالية . وأنه بوجوده استغنت الكثرة من الدول عن اتخاذ إجراءات نقدية عنيفة كالالتجاء للاقتراض أو خفض العملات لمجرد اصلاح عجز مؤقت في موازين المدفوعات . وأنه وان كان يعاب عليه أن أمريكا تعتبره صمام الأمان في موازنة مدفوعاتها وتديره على هذا النحو بارادة منفردة بحيث يتعرض السوق بسببها الى هزات عنيفة سوا بالنسبة لندرة الأموال المتاحة ولتقلبات عنيفة في أسعار الفائدة فإنه قد أمكن حتى الان إعادة التوازن بعد أزمة ٦٦ و ١٩٧٠ . وأصبح من المرجو إعادة النظر في تنظيم السيولة الدولية على أساس عملة موحدة، مستقرة تضمنها وتنظم تداولها مجموعة من الدول الصناعية الكبرى .

مصادر التمويل الدولية

وبعد فان الحركات الدولية لرأس المال يمكن تقسيمها من زوايا متعددة بحسب اتجاهات البحث فيها . فاذا كان البحث يرمى الى كيفية الحصول على الأموال الخارجية فانها تقسم من ناحية المصادر الموردة لرؤوس الأموال وإذا رغبتنا في التعرض لوجه استخدامات رؤوس الأموال الدولية اتجه التقسيم الى دراسة آجال السداد من حيث هي قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل .

وإذا كان القصد هو حتمية السداد وأعباء القروض الدولية أمكن تقسيمها من حيث حركات الأموال الاختيارية والاجبارية .

الحركات المحلية والخارجية للاموال :

وقبل أن نتعرض للتقسيم من هذه الواجه المختلفة نرجو أن نبرز نواحي التفرقة بين حركات الاموال الداخلية والخارجية . ولا ريب أن هناك تشابه بين هذين النوعين من حركات الاموال يتعلق في أنها تسفر عن تغيير في توزيع الملكية للاموال سواء بالعمل على توسيع الفجوة بين الحائزين لها أو بالعمل على اعادة التوازن بين الثروات والدخول . ولكنها تختلف في مجال التوزيع . فاذا كان محليا فهو يتعرض للاوضاع الاجتماعية بين الافراد ومضاعفات هذه الأوضاع. ولا ريب أن النظام الاشتراكي يعمل على تصويب اتجاهات تكوين رأس المال والدخول بين المواطنين بحيث لا يطغى فريق منهم على الآخر . وهو لا يبدأ هذا العمل الا بعد تغيير الهيكل القائم في توزيع الثروات سواء بسحبها من كبار الأثرياء ثم منحها للفقراء المعدمين ، أو بتحويل ملكية وسائل الانتاج للدولة بوصفها مصادر الاستغلال لإدارتها وفقا لاهداف اجتماعية ترمى الى توجيه العائد منها نحو الاستثمارات القومية وفقا لأولويات تقتضيها المصلحة العامة لتحقيق استغلال أوفق للثروات القومية وطاقمة أكبر للعمالة .

أما الحركات الدولية لرؤوس الاموال فهى وان كانت تعمل بالفعل على الإخلال بعدالة التوزيع بين الدول فانها لا تعالج بالتشريعات المحلية لتصحيح التوازن . حقا ان هناك مؤتمرات دولية تعقد لتطالب فيها الدول النامية بعقد اتفاقات تتجه الى اعادة التوزيع غير أن العالم يفتقر الى قانون دولي ملزم لاقرار هذه الاتجاهات . وانما تسفر المؤتمرات عادة عن حلول سطحية تعد بموجبها الدول المتقدمة بتخصيص جانب من مواردها لتنمية الدول الصغرى وبنسبة لم تتجاوز الـ ١ ٪ في المؤتمر الدولى الاخير (مؤتمر الدول المتحدة للتجارة والتنمية المنعقد في مارس سنة ١٩٦٨) وعند التنفيذ لم تصل النسبة للحد المتفق عليه (٧٦ ر . ٪ فقط) أى بفارق قدره ٣٨ مليارا من الدولارات .

وانما تتخذ الدول عادة معايير أخرى لاعادة توزيع رؤوس الاموال الدولية أو على الأقل لمعالجة العوامل التى تؤدى لمزيد من الإخلال بالتوازن فيه . ولم تعد تعتمد فى المقام الأول على تلقائية التوزيع طواعية من الدول المتقدمة التى لم تعترف بحق الدول النامية فى استرداد جزء من المنافع التى كانت تقدمتها من قبل للدول المتقدمة عندما استولت على مواردها الأولية بأسعار تحكمية منخفضة ثم بادلتها بها بمنتجات مصنوعة بأسعار فاحشة . وقد استبان بذلك اتجاه انانى من الدول المتقدمة تخشى معه أن تحقق المعونات المالية المقترحة مزيدا من النمو الاقتصادى والازدهار للدول النامية يؤدى الى أن تحتفظ بخاماتها للتصنيع المحلى تحبسها بذلك عن الدول الغنية . تلك التى نسيت أو تغافلت التطور السريع لهيكل الاستغلال الصناعى والزراعى الذى أصبح يستخدم أنواعا غير تقليدية من الخامات كالقطن والصوف فأصبح يستخدم المنتجات البترولية والنايلون والبلاستيك والالياف

الصناعية . هذا التطور من شأنه أن يخلق مجالا جديدا رحبا للتبادل الدولي على نحو ما أشرنا اليه في موضع آخر من هذا البحث .

من هنا أصبحت الدول النامية تعتمد على قوتها الذاتية في مقاومة الحرب الاقتصادية السائدة في العالم ولجأت الى عدة وسائل في سبيل ذلك من أهمها تنمية الاقتصاد المحلي عن طريق القروض أو الاستثمارات من المصادر الدولية المتاحة . أو عقد اتفاقيات اقتصادية فيما بينها من شأنها أن تصبح أولى بالرعاية في مجالات التصدير والاستيراد والاقراض والاستثمار لتحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها يشد من أزره تحالف سياسي . ولعل قيام بعض اتفاقيات بين الدول العربية خير مثل لهذه المحاولات كاتفاقية التكامل الاقتصادي العربي بين ليبيا والسودان و ج . ع . م . ثم لجنة التنمية المالية العربية ثم أخيرا اتفاقيات الدول المنتجة للبتترول في منطقة الخليج (الاوبك) واتفاقيات الدول المنتجة الأخرى في البحر الابيض المتوسط (ليبيا والجزائر والعراق والمملكة السعودية العربية) تلك الاتفاقيات التي تقدم مظهرا جديدا للتحالف الاقتصادي بين الدول النامية لاسترداد الحقوق المسلوقة منها لصالح شركات استغلال البترول الدولية . ولقد بلغ من شدة الاصرار على هذا التحالف ان الدول وكلت احداها للمفاوضة حتى يمتنع على الشركات المستغلة كسر هذه الاحلاف كما بلغ من شدته ان الدول العربية أصبحت تهدد بتأميم شركات البترول أو ايقاف استغلاله (ضحه) أو بسحب أموالها المودعة في البنوك الأجنبية ان لم تستجب الشركات لمطالبها . ولا ريب ان كل هذه الاتجاهات من شأنها أن تؤثر على حركات الاموال الدولية بناء على جهود وتشريعات محلية تساند الاتفاقيات الدولية .

وفيما يتعلق بتقسيم حركات الاموال الدولية نورد فيما يلي بعض التقسيمات بحسب أغراضها بادئين بالتقسيم بحسب المصادر . وسنوف نرى أن مصادر التمويل والاستثمارات الدولية كثيرة ومتعددة وان البعض منها يتخصص في أنواع بذاتها من التمويل تدخل ضمن التقسيمات الأخرى الواردة بهذا البحث .

مصادر التمويل الدولية :

ان الحكومات وهيئات التمويل الدولية والافراد والشركات (القطاع الخاص) تشترك جميعا في التمويل الدولي باغراضه المختلفة بل ان بعض هذه المصادر متداخلة في بعضها البعض . فالحكومات قد تشترك في التمويل الدولي عن طريق هيئات التمويل الدولية وقد بلغت هذه المساهمات ١٠ ٪ من اجمالي المعونات والقروض الدولية الحكومية . كما أن هيئات التمويل الدولية تحصل على مواردها عادة من أسواق المال الحرة الدولية التي يكتب فيها الافراد والشركات . وقد بلغ حجم التمويل المقدم من لجنة التنمية الدولية للدول النامية عام ١٩٦٨ ما قيمته ١٣ بليوناً من الدولارات تقريبا منها ٦٥٨٦ مليوناً مستمدة من الحكومات والهيئات العامة الأجنبية و ٥٣١٢ مليوناً من الاستثمارات الأجنبية الخاصة و ٨١٤ مليوناً

عن طريق المنظمات الدولية . وسوف نتعرض فيما يلى لمصادر التمويل الدولية :

أولا : القروض الدولية من الحكومات :

وبالنظر لاهمية المصدر الاول للتمويل الدولى فيهما ان نذكر أن الحكومات تقدم الاموال عادة بطريق مباشر للدول النامية وغيرها . وهى تعطل ذلك بأن القروض والاستثمارات المباشرة تتسم بالمرونة والسرعة والفعالية حيث تتدخل الحكومات فى دراسة المشروعات وتضع الشروط التى تكفل حسن توجيه الأموال ، وبأن القروض التى تقدمها المنظمات الدولية المتخصصة تتسم بطول الاجراءات وتعقيدها وخضوعها الى شروط جامدة .

بينما تفضل الدول النامية الحصول على القروض من المنظمات الدولية لان شروط القرض أكثر بساطة وعملية من ناحية حجم الاموال ومعدلات الفائدة ومدة القروض ، كما أنها لا تتأثر بالعوامل السياسية القائمة بين الدولتين المقرضة والمقرضة فهى لم تتبع من هذه المؤثرات كقروض الحكومات التى تقدمها لدول بذاتها كالمستعمرات الحالية والسابقة من أجل توثيق الصلة منها وامتداد نفوذها اليها فبينما تعتبر قروض الحكومات قروضا عامة ولكنها فى الواقع تقدم لاعتبارات خاصة ومن هنا كانت قروض الهيئات الدولية اقرب الى العمومية .

لذلك ترى الدول النامية أن الحصول على القروض والاستثمارات من الحكومات يمس كرامتها . وفضلا عن ذلك فان قروض الحكومات قد تبعث على اثاره انواع من الفساد والرشوة فى مجتمع الدول النامية وعلى الاخص اذا كانت مقدمة لاستمالة رجال الحكم وكبار المسئولين . واذا كانت قروض الحكومات تمثل النسب الغالبة فى التمويل الدولى فان الاتجاه الحالى يرمى الى التقليل منها تحت ضغوط والحاح الدول النامية وبذلك فان الحكومات أصبحت تستزيد من نسبة اسهامها فى تغذية المنظمات الدولية حتى تقوم بتمويل الدول النامية عن طريق غير مباشر . ومن جهة أخرى فان هذا الاسهام غالبا ما يتم فى شكل زيادة رأس المال ترحب به الدول الغنية حيث يستزيد من نفوذها فى المنظمات وبالتالي فى توجيه القروض . ومن المتوقع أن تبلغ نسبة المساهمة ٢٠ ٪ فى عام ١٩٧٥ .

ثانيا : هيئات التمويل الدولية :

أن قروض هذه الهيئات الدولية تعتبر حقوقا للمقترضين من الاعضاء المشتركين بها . وهى تخضع لقواعد عامة لا يجوز تجنبها ، وان كان البعض منها لا يتسم بالحيدة . فقد بدأت قروض البنك الدولى للانشاء والتعمير تتجه على وجه الخصوص لدول أوروبا لاعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب العالمية الثانية وكانت الفلة منها توجه للدول النامية برغم أنها الاولى بالتمويل وفيما يلى نستعرض بالدراسة بعض الهيئات الدولية الهامة .

١ - البنك الدولي للإنشاء والتعمير I.B.R.D. : تشترك في ملكية هذا البنك ١١ دولة بأئصة تتفق مع المركز المالى لكل منها . وهو يقدم قروضه للحكومة أو الهيئات الحكومية أو المشروعات الخاصة . وتستهدف القروض استكمال بنائها الاقتصادى من أجل تحقيق التنمية . وهو كذلك يمد بالقروض منظمة التمويل الدولية I.F.L. التابعة للبنك الدولي .

وقد انشئ البنك عام ١٩٤٤ بموجب اتفاقية بريتون وودز وبدأ في ممارسة أعماله عام ١٩٤٦ وقدم منذ ذلك الحين ٥٩ قرضا قيمتها ١٢ بليوناً من الدولارات الى ٨٥ دولة . ثم تطورت أغراض القروض عام ١٩٤٨ لتقدم لمشروعات التنمية الاقتصادية حيث بدأ يتجه نحو الدول النامية . وفي الواقع يمكن تقسيم هذه القروض بحسب مجالاتها بواقع الثلث لمشروعات القوى الكهربائية والثلث لمشروعات النقل والسكة الحديدية والطرق البرية والجوية والملاحية ومد أنابيب البترول ثم الثلث الأخير لأغراض الزراعة .

ولا يقدم البنك قروضه الا حيث يتعذر الحصول عليها من الموارد الداخلية الا بنفقة باهظة . وما لم تقدم القروض الى الحكومات فان الضمانات الحكومية مطلوبة . كما تقتصر القروض عادة على توفير العملات الصعبة من أجل الاستيراد من الخارج للسلع أو الخدمات المطلوبة للمشروعات ويفترض كذلك أن المشروعات قد تمكنت من تدبير الموارد المحلية للمشروعات وان التمويل الداخلى قد بدأ فعلا . كذلك فانه يتابع كيفية الحصول على السلع المستوردة بأوفى الأسعار والمستويات .

وبالرغم من أن رأسمال البنك الدولي ٢٣ بليوناً من الدولارات فان الدول المشتركة لم تسدد سوى ١٠ ٪ من رأس المال . فالبنك يستمد النسبة الغالبة من موارده من أسواق الأموال حيث حصل حتى الآن على ٣٨ بليوناً من الدولارات الأمريكية اختصت بأكثر من نصفها أسواق خارج أمريكا .

وتسدد القروض خلال سنوات تتفق مع طبيعة المشروعات الممولة والمركز المالى للدول المقترضة مع بدء السداد بعد فترة مناسبة من بدء صرف القرض حتى يبدأ المشروع في تحقيق ثماره . وسعر الفائدة الحالى للقروض يبلغ ٧ ٪ بالإضافة الى عمولة سنوية بواقع ٧٥ ٪ عن الرصيد القائم ويعاد النظر في معدلات الفائدة كل عام . وقد بلغ اجمالى المسدد من القروض ٣ بلايين من الدولارات .

ويبدو من الأرقام السابقة أن موارد البنك لا تصل الى اجمالى حجم القروض الممنوحة ، ذلك لأن البنك يسمح لأعضائه بالمشاركة في التوظيف . وقد بلغت مثل هذه الاككتابات بليونين من الدولارات . كما يسمح بهذه المشاركة للبنوك التجارية التى تفضل المشروعات القصيرة الأجل .

٢ - هيئة التنمية الدولية I.D.A. : هذه الهيئة انشئت عام ١٩٦٠ ككلجنة فرعية للبنك الدولي من أجل دعم التنمية الاقتصادية لدى الدول النامية وزيادة الانتاج لرفع مستوى المعيشة . ويعتبر أعضاء البنك الدولي مساهمون تلقائياً في هذه الهيئة التى يبلغ أعضاؤها ١٠٤ دولة اكتتبت في بليون واحد من الدولارات بصفة مبدئية . وبذلك تعتبر قروض هذه الهيئة

متميزة عن قروض البنك الدولي باقتصارها على الدول النامية وبشروطها الأكثر يسرا . غير أنها تتفق مع قروض هذا البنك من ناحية سائر القواعد المشار إليها .

وقد بلغت قروض هذه الهيئة منذ عام ١٩٦١ ما قيمته ١٩٩ بليون دولار في شكل ١٤٠ قرضا حصلت عليها . ٤ دولة . وقد وجهت القروض لمشروعات اقامة الموانئ وبناء الطرق ومشروعات الطاقات الكهربائية والري والصرف وخزانات المياه كما امتدت الى بناء بعض المشروعات الصناعية الصغيرة .

وتعتمد الهيئة في مواردها على تغذية كبار الدول الاعضاء كما يستثمر البنك الدولي بعض موارده في الهيئة ، ويرخص لها في الحصول على اكتتابات اضافية . وقد حصلت الهيئة عام ١٩٦٤ على ثلاثة ارباع بليون دولار لزيادة رأس المال ثم ١٩٢ بليوناً أخرى عام ١٩٦٩ .

وتقدم هيئة التنمية الدولية قروضها بدون فوائد وانما تكتفى بتحصيل ٧٥٪ عمولة على الارصدة القائمة للقروض سنويا لتغطية مصاريفها ، ومدة القرض خمسون سنة ويسدد بعد عشر سنوات من صرفه ويحصل قسط بواقع ١٪ سنويا من قيمة القرض خلال العشر سنوات التالية ثم بواقع ٣٪ عن الثلاثين سنة الاخيرة .

٣ - لجنة التمويل الدولية IFC : وهي بدورها تابعة للبنك الدولي للانشاء والتعمير . وهي تستثمر أموالها في المشروعات الصناعية للقطاع الخاص في الدول النامية على النحو التالي :

(أ) المشاركة بالقروض الرأسمالية في المشروعات الانتاجية للقطاع الخاص .

(ب) دعم أسواق الاستثمار المحلية بتوفير الاموال المعروضة بها .

(ج) تركيز حصول الدول النامية على الاستثمارات الاجنبية من سائر الممولين .

وقد تأسست اللجنة عام ١٩٥٦ وبلغ رأس المال المدفوع بها ١٠٦٥ مليوناً من الدولارات عام ١٩٦٩ مكتتب بها من ٩١ دولة أعضاء وبلغت احتياطياتها لمقابلة الخسائر ٤٨٦ مليوناً من الدولارات .

ويصرح للجنة أن تحصل على قروض من أسواق المال الدولية في حدود أربعة أمثال رأسمالها . ويتسع نطاق أعمالها بحكم وظيفتها وتقدم الاموال حين يستعصى الحصول عليها من الاسواق المحلية الا بشروط غير مناسبة . وطابع الهيئة استثماري حيث تشترك في رأس المال مع أصحاب المشروعات الخاصة بنسبة معينة لا تزيد عن ٥٠٪ من رأس المال المدفوع . وليست هناك قيود على طبيعة الاموال المكتتب بها في المشروعات فهي تقدم في شكل عملات اجنبية للاستيراد أو لاستكمال الانفاق المحلى لانشاء المشروع وليست هناك قيود كذلك على استخدام رأس المال الاجنبى في شكل سلعى أو على تحديد دول مصدره بذاتها .

وتتراوح قيمة القرض بين مليون و ٢٠ مليوناً من الدولارات كما يمكن توجيه جزء منه في حدود ٥٠٠٠٠ دولار لتمويل المرحلة الانتشائية للمشروع . وقد قامت اللجنة بإنشاء ١٣١ مشروعاً في ٣٩ دولة لغاية منتصف عام ١٩٦٩ بلغت قيمتها ٣٦٥ مليوناً من الدولارات . وقد أسهمت بعض الهيئات المالية الأخرى بواقع الثلث في تمويل هذه المشروعات وبذلك وفرت ١٢٣ مليوناً لإعادة طرحها لإنشاء مشروعات أخرى .

وليس هناك معدل ثابت لفوائد القروض التي تتقاضاه هذه الهيئة وإنما يتوقف المعدل على مدى نجاح المشروع ولكنها تتقاضى ١ ٪ عمولة سنوية على الأموال غير المستخدمة .

٤ - صندوق النقد الدولي IMF : إنها منظمة مستقلة عن البنك الدولي وإن كانت تعتبر شقيقة له حيث إن الصندوق أنشئ عام ١٩٤٤ بموجب اتفاقية بريتون وودز. والغرض الأساسي من الصندوق هو التعاون الدولي النقدي وتنمية أو تنظيم التجارة الدولية . وقد اشتركت في إنشائه الدول الأعضاء في البنك الدولي . ويتم الصرف من الصندوق أما بالسحب عليه من الدول الأعضاء في حدود نسب معينة من حصتها أو في شكل قروض قصيرة الأجل لهذه الدول (في حدود خمس سنوات) .

وتتم عمليات الصندوق بواسطة الحكومات ويكون الغرض الأساسي منها تسوية عجز مؤقت في ميزان المدفوعات . فهو لا يقدم القروض من أجل المشروعات . غير أنه إذا كان الهدف من إنشاء الصندوق هو دعم واستقرار التبادل الدولي فإنه يمكن توجيه أموال الصندوق إلى التوظيف في أسواق الأموال الدولية .

وفي خلال الفترة منذ إنشاء الصندوق عام ١٩٤٧ لغاية آخر فبراير سنة ١٩٦٩ قامت ٦٧ دولة من الدول الأعضاء بالصندوق البالغ عددها ١١٣ دولة بالسحب من أرصدها بما بلغ قيمته ١٧٣ بليوناً من الدولارات سدد منها ٨٦٢ بليوناً .

ويتكون رأسمال الصندوق من الذهب أو عملات الدول الأعضاء وفقاً لحصص مقررته منذ إنشائه . ثم زيدت الحصص فيما بعد بموجب اتفاقيات عامة أو خاصة حيث أن هذه الحصص تحدد حقوق سحب الأعضاء من الصندوق . وقد بلغت أموال الصندوق ٢٣ بليوناً في آخر فبراير ١٩٦٩ ، ٣٤ بليوناً منها ذهباً و ١٨٧ بليوناً من العملات الدولية و ٨١٥ مليوناً من الدولارات في شكل اكتتابات و ٥٢ مليوناً من الأصول الأخرى .

وفي عام ١٩٦٢ تمت ترتيبات بين الصندوق وعشرة من كبار الدول الأعضاء للحصول على قروض منها في حدود ٦ بلايين من الدولارات وذلك من أجل تلبية مسحوبات من إنجلترا وفرنسا . ويتم السحب أحياناً من أجل دعم احتياطات الدول من العملات الأجنبية ودعم مراكزها المالية . ومن جهة

أخرى فانه في حالة عدم سئوح الفرصة لدى البنوك التجارية لتمويل الحكومات فانها تسحب من جهات مالية أخرى عن طريق الصندوق وحسب شروطه وقواعده .

وفي السنوات الاخيرة قامت دراسات لدى الصندوق في شأن معالجة ازمات السيولة الدولية حيث يعتبر الصندوق من الان فصاعدا مسئولا عن ميكانيكية التسويات الدولية . وفي سبيل ذلك أنشئ نظام (حقوق السحب الخاصة) من شأنه توفير مزيد من السيولة الدولية تتاح للدول التي تحقق عجزا في ميزان مدفوعاتها . وبموجبه تقبل بعض الدول الاعضاء تخصيص جانب من احتياطياتها بالصندوق للتحويل لعملات الدول الساحبة كلها احتاجت لعملات اجنبية لتنمية احتياطياتها المحلية أو لمخاطبة التزاماتها . وقد بلغت هذه الاحتياطيات المخصصة للسحب غير المباشر بموجب هذا النظام الجديد ٣٥ بليوناً عام ١٩٧٠ ثم ٣ بلايين عام ١٩٧١ .

والمفهوم أن الدول الساحبة تودع دائما نظير مسحوباتها من عملات الدول الأخرى — تطبيقا لهذا النظام — ما يعادلها من عملاتها المحلية — كما أن حقوق السحب لا تتجاوز بأى حال عن نسبة متوسطها ٣٠ ٪ من حصة الدولة الساحبة في الصندوق خلال خمس سنوات متصلة . ومن جهة أخرى فان لاية دولة مشتركة ملء الاختيار في عدم قبول السحب على عملاتها الا لمن تشاء . وعلى وجه العموم فان الصندوق قرر عدم تجاوز آجال السحب سنويا أكثر من مليارين من الدولارات (وبدأت بمليار واحد في السنة الاولى) وهى نسبة لا تقارن في حل أزمة السيولة الدولية الا بقدر محدود .

هذا ويلاحظ أن اعباء السحب الخاص تعتبر زهيدة حيث تحتسب ٥رأ ٪ فائدة على كل ما يسحب . وتحول الفائدة للدولة التي سمحت بالسحب على أرصدها . مع العلم بأن هذه المسحوبات تعتبر قابلة في أى وقت للاستبدال بالذهب (مضمونة بالذهب من الدولة المسحوب على عملاتها) .

ومهما يكن من أمر فان هذا النظام قد أفاد في تدبير مزيد من السيولة الدولية لعدة دول لا سيما بريطانيا التي لا زالت تعتبر في فترة نقاهة مالية منذ خفضت سعر الاسترليني في نوفمبر سنة ١٩٦٧ وأعطاهها فرصة جديدة لتصحيح وضع ميزان مدفوعاتها والنهوض باداء التزاماتها الدولية . غير أن ثمة سؤال يثار وهو لماذا يقتصر استعمال نظام حقوق السحب الخاصة على الدول المتقدمة . بينما كانت هناك عدة آراء تنادى بربط استخدامه بأغراض التنمية على أن يتم توزيعه بواسطة البنك الدولي للإنشاء والتعمير . أن الدول النامية تشك دائما في جدوى معونات الدول المتقدمة لاسيما تلك التي تعاني من أزمات مالية وذلك تلافيا لما قد تتضمنه من فرض نفوذ جديد عليها . وهناك دول كثيرة ترفض هذه المعونات بينما تعمد الدول الأخرى على قبولها من المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى تحقيقا للتوازن . ولا ريب انه اذا كانت النوايا سالحة تماما فان هذا الربط المشهود هو الوسيلة الأكثر جدوى في علاج السيولة لدى الدول النامية .

بل أكثر من هذا فان البعض يعتبر أن النظام مفيد للدول النامية بالضرورة على أن تكون هناك وسائل سداد مريحة بل يمكن التجاوز عن أجزاء منه واعتبارها معونة دولية للدول النامية . أنه قد أصبح من المعترف به أن انعاش هذه الدول يفيد التجارة الدولية على وجه العموم وأن النكوص عنه يهدد الدول المتقدمة ذاتها بأزمات اقتصادية .

الهيئات المالية الأمريكية :

١ - **البنك الأمريكى للاستيراد والتصدير** : انه بنك تملكه الحكومة الأمريكية بالكامل وقد أنشئ عام ١٩٣٤ سوتعدل نظامه سنة ١٩٤٥ بغرض دعم وتمويل التجارة الخارجية الأمريكية . وقروضه لا تقتصر على المنشآت الأمريكية بأنواعها المختلفة وإنما تمتد للغير ما دامت تعمل على تنشيط الصادرات الأمريكية . وهو يتعامل فى الغالب مع البنوك الأمريكية وقد يصدر ضمانات عن سداد قيمة الصادرات تمتد آجالها لعدة سنوات (من ٥ - ٢٠ سنة بفائدة ٦ ٪) أو فى شكل سلع رأسمالية غالباً ما تقدم لشركات أمريكية فى الخارج أو مشتركة مع غيرها .

ورأسمال البنك بليون دولار وله حق الاقتراض من الحكومة فى حدود ستة بلايين أخرى . وهو يقوم بالتأمين على قروضه لدى هيئات متخصصة وقد بلغت احتياطياته ٤١ بليون أخرى .

وقد نجح هذا البنك فى معاونة الموردين الأمريكين الذين يتقدمون بعطاءات فى الخارج لتوريد سلع وخدمات أمريكية واتسعت مجالات التمويل حتى لقد بلغت مثل هذه القروض وحدها ٦٨٥ مليوناً من الدولارات خلال عام ١٩٦٩ .

٢ - **وكالة التنمية الدولية A.I.D.** : وقد أنشئت عام ١٩٦١ ليعهد إليها بمهام إدارة التعاون الدولية الأمريكية وصندوق قروض التنمية الأمريكى وتتلخص فى :

(أ) تقديم معونات مالية طويلة الأجل للدول الأجنبية الصديقة بقصد دعمها على أن تستمد المعونات من موارد أمريكية خارجية . كما تشارك حكومة أمريكا كذلك الوحدات الاقتصادية الأمريكية فى هذا النشاط .

(ب) تقديم المعونات بعد دراسة للمركز الاقتصادى للدول المعنية .

(ج) تعمل تدريجياً على تمويل الدعم من معونات الى قروض طويلة الأجل بفوائد منخفضة .

وينص قانون المعونات الأمريكى على أن الغرض منه هو دعم التنمية الاقتصادية فى الدول النامية مع الاهتمام بالاستثمارات طويلة الأجل والتخطيط لمضاعفة الموارد الاقتصادية والطاقات الإنتاجية .

وتقدم وكالة التنمية الدولية هذه القروض للدول الصديقة وللقطاع الخاص لتسدّد على فترات معقولة وبشروط مناسبة مع الفوائد وتخصّص استخدامات القروض غالبا لشراء سلع وخدمات أمريكية وتمتدّ آجال القروض الى ٤٠ عاما وتسدّد بالدولارات بعد عشر سنوات من تقديمها بفوائد ٣ ٪ سنويا .

هيئات التمويل العربية :

ومن أهمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الذي بلغ رأسماله واحتياطياته ٥ر٤ مليون دينار كويتي وقدم أكثر من ٧٦ مليونا من الدينارات في شكل ٢٤ قرضا كلها لبلاد عربية . وقد بلغ ما قدم هذا العام ٥ مليون دينار تسلمته كل من تونس والبحرين واليمن .

على أن جهود الجامعة العربية لا زالت تبذل في التوسع في انشاء هيئات الدعم العربي في شتى صورته .

هيئات التمويل الدولية الاسيوية :

من أهمها البنك الاسيوي للتنمية A.D.B. ورأسماله أكثر من بليون دولار بقليل وقد تم الاكتتاب في ٥.٢ مليون دولار وهي نصف رأس المال والباقي تحت الاكتتاب . ولا يعرف له موارد أخرى كثيرة مثل هيئات التمويل الدولية التي يصرح لها بطرح سندات للاكتتاب بأسواق المال الدولية في ضوء الكوبونات التي يدفعها . وربما كان السبب في ذلك أنه لا يزال في مراحل التنفيذ الأولى حيث لم يسدّد رأس المال بالكامل .

والبنك مخصص لتقديم قروض للتنمية للدول الاسيوية النامية . وهي تتم بالاتفاق مع هذه الدول على شروط الفوائد وآجال السداد . وتوجه القروض في الغالب للحكومات أو الهيئات الحكومية وان كان يقدم أحيانا قروضا للمشروعات الكبرى على أساس دراسة مالية لهذه المشروعات مع ضمان السداد ويخصّص البنك اعتمادات محددة من موارده تقدم القروض في نطاقها للحكومات وتكون لها أولوية خاصة .

وقد بلغت القروض المقدمة من البنك لغاية آخر سنة ١٩٦٩ أربعة عشر قرضا تتراوح قيمة كل منها بين مليون وعشرة ملايين من الدولارات . أما الاعتمادات المخصصة للمشروعات فقد بلغت القروض المقدمة منها ستة قروض تتراوح قيمة كل منها بين المليون و ٧٧ مليونا من الدولارات .

المعونات والقروض من وجهة نظر الدول النامية :

ومن وجهة نظر الدول المتقدمة يرى المعقبون أن الدول المقترضة بالرغم من حصولها على قروض دولية تتراوح بين خمسة وثمانية بلايين من

الدولارات سنويا فانها لم تستطع الاستفادة بأكثر من ٤٥ ٪ منها في الاستثمارات الداخلية المباشرة أما الباقي فقد انصب على أغراض أخرى استهلاكية وغيرها وذلك للأسباب الآتية :

أولا : أن الدول النامية لم تحرص على مراعاة الاهداف الرئيسية من القروض وهي تحقيق معدلات سريعة من التنمية الاقتصادية وتسوية العجز في موازين المدفوعات مع استخدام كامل للقروض ثم مراقبة عدم حدوث موجات من التضخم . وأنها هي طاوعت طموحها في تحقيق النمو الاقتصادي السريع وعملت على توازن موازين المدفوعات - وكان يجب أن تفعل . غير أنها لم تتجنب أسباب التضخم بسبب عدم استغلال أكبر قدر من القروض في الاستثمارات .

ثانيا : أن بعض الدول النامية بعد أن حصلت على القروض الخارجية لم تعن بتنشيط المدخرات المحلية اعتمادا على الموارد الجديدة من القروض بينما كان يجب أن يحدث العكس . فانه ما لم تتفاعل الاستثمارات الأجنبية مع المدخرات المحلية فان فاعلية القروض سوف تنخفض ومن ثم يقل العائد منها بما قد ينشأ عنه تأخير سداد أقساط القروض واستفحال أعبائها على اقتصاديات الدول النامية .

ثالثا : أن الهيكل الاقتصادي لدى الدول النامية يميل أحيانا لعدم التوازن بسبب الحصول على القروض . ذلك بأن القطاع العام بوصفه المستفيد الأكبر من القروض الخارجية سوف تشتد منافسته للقطاع الخاص بما يضعف من نشاط الأخير ويتخلف عن معدله الطبيعي .

رابعا : أن دراسة أجريت على حوالى ٢٢ دولة مقترضة بالنسبة لآثار القروض الدولية على ميزانها التجارى فلو حظ أن أغلب الاثر كان ينصب على الواردات بنسبة زيادة تبلغ ٧٠ ٪ أما الصادرات فانها تقل بواقع ٢٠ ٪ . وتشير زيادة الواردات الى حركة البضائع الواردة على حساب القروض التى لم تكن نسبة السلع الاستثمارية فيها كبيرة كما يشير نقص الصادرات الى أن ارتفاع مستوى المعيشة الذى يتحقق نتيجة القروض قد أدى الى رفع حجم الاستهلاك من المواد الخام والغذائية التى تشغل أغلب الصادرات وفى هذا دليل على تراجع فاعلية القروض .

خامسا : ان أغلب الدول النامية قد وضعت بالفعل خطة شاملة للتنمية بما فيها تحديد استخدامات القروض الا أنه قد لوحظ فى كثرة هذه الدول أنه رغم ارتباط الخطة ببرنامج استثمارى جدى فان عنصر التنظيم فى الدول النامية ليس متقدما بالدرجة الكافية للتحكم فى الاستثمارات . كما لوحظ أن أى وفر ظاهرى فى العملات الخارجية لدى الدول النامية سواء أكان ناشئا من تحقيق نمو اقتصادى وفوائض غير مستعملة فى اعتمادات القروض سرعان ما كان يوجه هذا الفائض الى تمويل النقص فى الصادرات .

سادسا : ان الدول المتقدمة حاولت ان تتدخل في تنظيم استخدامات القروض لدى الدول النامية غير أنها تصادف صعوبات جمة منها أن الدول النامية تجد في هذا التدخل مساس بكرامتها كما أنها ذات حساسية واضحة من ابقاء الخبراء الاجانب .

أما الدول النامية فانها ترى ان الدول المتقدمة هي المسئولة الاولى عن عدم فعالية القروض الدولية وتدلل على ذلك بما يلي :

أولا : أن الدول المتقدمة كانت تفرض شروطا مجحفة لتقديم القروض بأن تتمسك بتصدير منتجات استهلاكية بجانب السلع الاستثمارية بدعوة العمل على توازن حركة صادراتها من سائر القطاعات .

ثانيا : أن أسعار السلع المستوردة تزداد باضطراد دون أن يقابل ذلك ارتفاع مماثل في أسعار المواد الخام التي تشغل أكبر حيز من صادرات الدول النامية .

وقد ارتفعت بذلك تكلفة الإنتاج لدى الدول النامية لا سيما وأنها لازالت تحتجز المراحل الاولى من نموها الأقتصادي .

ومن جهة أخرى فقد كان معدل نمو التجارة الدولية لدى الدول المتقدمة يفوق بكثير نظيره لدى الدول المتخلفة كما يتضح من الجدول التالي عن معدل النمو السنوي للتجارة الدولية بين عام ١٩٦٠ لغاية عام ١٩٦٩ لدول العالم حسب فئاتها :

النسبة الى التجارة العالمية	معدل النمو السنوي الحجم	معدل النمو السنوي القيمة	حجم التجارة العالمية
١٠٠	٨٥ ٪	١٥٥ ٪	التجارة العالمية
٤	١٦ ٪	١٥٥ ٪	اليابان
٢٢١	٦٥ ٪	٨٥ ٪	أمريكا وكندا
٢٧٧	٩٥ ٪	١٠٠ ٪	دول السوق المشتركة
١٦٤	٦ ٪	٧ ٪	دول السوق الحرة
٦٦	٦٥ ٪	٨٥ ٪	الدول الصناعية
٢٣٢	٦ ٪	٦ ٪	الدول المتخلفة
١٠٠			

ويوضح هذا الجدول الوارد بتقرير صندوق النقد الدولي عن سنة ١٩٧٠ أنه بينما تضاعفت التجارة الدولية بين عامي ١٩٦٠ حيث كانت ١٣٣ر٤ بليون دولار فأصبحت ٢٦٩ بليون دولار بمعدل نمو قدره ٨٥ ٪ سنويا . فان بعض الدول المتقدمة قد تجاوزت هذا المعدل فحققت معدلا سنويا للنمو بواقع ١٥٥ ٪ بالنسبة لليابان و ١٠ ٪ لدول السوق الأوروبية المشتركة . أما أمريكا وكندا وسائر الدول الصناعية فقد كان معدل نموها في حدود النسبة العالمية . وكان معدل الدول الست الحرة يقترب من هذا المعدل حيث كان ٧ ٪ . أما الدول النامية فكان معدل نموها ٦ ٪ فقط .

ومن جهة أخرى فان معدلات نمو الدول المتقدمة على وجه العموم بالنسبة للقيمة يفوق معدلها بالنسبة للحجم بما يشير الى الزيادة المضطربة في الاسعار بواقع ٢ ٪ سنويا تقريبا أو بواقع ٥٠ ٪ خلال فترة المقارنة . أما الدول النامية فقد تساوى لديها معدل النمو بالنسبة للقيمة والحجم، بما يشير الى اتساع الهوة بين مستويات أسعار الصادرات والواردات لدى الدول النامية التي تعاني تحكم الدول المتقدمة في فرض أسعار مبالغ فيها لصادراتها فضلا عن موجة التكتلات الدولية كدول السوق الاوروبية المشتركة ودول السوق الحرة التي تمثل معا أكثر من ٤٤ ٪ من التجارة العالمية فاذا ما أضفنا الولايات المتحدة وكندا لارتفع حجم التجارة الدولية لهذه الدول الى ٦٦٢ ٪ بينما لا يمثل حجم السكان لديها مجتمعة ٢٠ ٪ من سكان العالم .

ولقد بلغت حدة التحكم في أسعار السلع الاستثمارية أن بعض الدول التي تستورد منها الجمهورية العربية المتحدة كانت تقدم عطاءات بدون ارتباط بالاسعار التي ترجأ لموعد التوريد . ثم تتعمد التراخي في التوريد للافادة من مزيد من الارتفاع في الاسعار من جهة ثم تعمل على تعويق سير التنمية من جهة أخرى .

ثالثا : أن بعض الدول المصدرة للسلع الاستثمارية كانت تتعمد ربط الهيكل الاقتصادي للدول النامية بها فهي لا تكتفى باقتنار توريد قطع الغيار فحسب وانما تشترط توريد الخامات اللازمة للمصانع المستوردة . وهنا تتسع لها مجالات جديدة لرفع الاسعار أو التباطؤ في التوريد .